مقدمات في تجديد الفكر الإسلامي

للدكتور علي فهد الزميع
وزير الأوقاف والشئون الإسلامية
دولة الكويت

الملخص

في بداية حديثه أكد معالي الوزير على وجود أزمة حضارية كبرى يمر بها عالمنا الإسلامي ليست موضع شك من أحد وهذه الأزمة مرتبطة بشكل مباشر بغياب الإبداع حيث جمدت عوامل النمو والتقدم في أمتنا العربية والإسلامية لفترة ليست قصيرة. ثم تطرق حديث السيد الوزير إلى الأسباب التي أدت إلى فشل المشروعات التي طرحت على الساحة العربية، حيث أوضح أن السبب الرئيسي في فشل هذه المشاريع راجع إلى تمسك كل فريق بالإطار النظري المجرد لمشروعه دون مراعاة منه للواقع ومعطياته، فضلاً عن أن واحدًا من هذه المشاريع بمفرده عجز عن تقديم رؤية كلية شاملة لعناصر النهضة العربية.

وفي هذا الصدد ركز السيد الوزير حديثه على المشاريع الداعية إلى التغريب والأخرى التي تبنت فكرة الأممية الإسلامية، وثالث سعى إلى النقل الحرفي لبعض التجارب الناجحة في بيئتها بقصد تطبيقها هنا وكأن النظرية تستمد صلاحيتها من ذاتها لا من قدرتها على تغيير الواقع والنهوض به.

إن فشل مشروع أو عدة مشاريع لا يعني البتة أن نتوقف عن بذل الجهد والهمم لإيجاد حل لأزمتنا الفكرية المعاصرة. ومن هنا أصبح تجديد الفكر الإسلامي أمرًا لا مفر منه حيث يقع الفكر (الإسلامي) موقع القلب في الفكر العربي. لأن الإسلام هو الذي مكن الأمة العربية طوال تاريخها من صياغة هويتها والتصدي لمحاولات استيعاب وتذويب حضارتها. وقد أوضح معاليه أن التجديد ينصب في المقام الأول على الفروع لا على الأصول. وفي هذا أشار إلى أن الشارع الحكيم ترك منطقة واسعة خالية من أي نص ملزم حيث جاءت معظم النصوص بمبادىء عامة وأحكام كلية. ومن هنا كانت الحاجة ماسة للاجتهاد حيث تتعدد الرؤى والتفسيرات.

وقد قدمت الورقة عدة شروط أساسية لابد من مراعاتها لأي مشروع فكري. من هذه الشروط أن يتم التجديد من منطلقات إسلامية، وأن يكون معبّرًا عن حاجة الأمة مستجيبًا لهمومها ومعاناتها حيث يكون هذا المشروع آنذاك موضع دعم ورضى وقبول من الجماهير العريضة. هذا إلى جانب توفير المناخ الملائم لعملية التجديد.

ولقد نبه معالي وزير الأوقاف إلى أن هناك إشكاليات للتجديد لابد من الانتباه إليها. من هذه الإشكاليات غياب:

أ ـ مفهوم محدد ومنضبط للتجديد.

ب ـ الخوف المتبادل بين التيارات الفكرية داخل المجتمع، كتخوف مدرسة الفقه التقليدي من التيارات القومية والليبرالية والعكس صحيح أيضًا حيث تخشى مدارس الفكر الليبرالي من أن يؤدي التجديد إلى إقامة حكومة دينية تصادر الحريات وتمارس الاستبداد باسم الدين.

ولقد اختتم السيد الوزير كلمته بالقول: إن جهود التجديد والإصلاح الفكري لكي تنطلق وتتقدم بخطى ملائمة على المسار الصحيح لابد من توافر بعض العوامل والشروط، ولعل من أهمها:

١ ـ إعادة الكشف عن التراث.

٢ ـ وجود مؤسسات.

٣ ـ تأكيد الحوار ونبذ أي لون من ألوان الصراع.

٤ ـ تجنب الفكر الإسلامي الخصومات السياسية.

٥ ـ التأكيد على الربط بين التجديد والتقدم.

٦ـ العمل على إظهار الجوانب الإنسانية في الفكر الإسلامي.

٧ ـ الربط بين الفكر الإسلامي والتيارات الفكرية الأخرى كعامل من عوامل التكامل والإثراء لكلا الطرفين.

مقدمة

لقد افتقد الوطن العربي، لسنوات طويلة، ساحات للحوار العلمي يلتقى على أرضها مفكرو الأمة، ليدرسوا قضاياها، ويحللوا بأسلوب علمي أهم مشكلاتها، ويستخلصوا الحلول العلمية والعملية التي تدفع عوامل التقدم والنمو وتعالج أسباب الضعف والوهن.

ونشكر للقائمين على تنظيم هذه الندوة أنهم يعالجون هذا الخلل الذي أصاب حياتنا الفكرية، فضلا عن أنهم أثروا الندوة بالاختيار الانتقائي للمشاركين فيها الذي يضمن الجدية والأصالة والتنوع.

والتنوع، الذي نريده لهذه الندوة، يتحقق بالتعبير المحايد عن مختلف التيارات الفكرية في الوطن العربي بعيدا عن روح التعصب أو الانغلاق، بل يتجرد الباحثون عن الحقيقة والساعون لها، على اعتبار أن الحقيقة ضالة المؤمن ودون التقيد بالتزام مسبق أو انتماء لتيار فكري معين.

أزمة الوطن العربي

يمر وطننا العربي بأزمة حضارية كبرى، هذه حقيقة لا نعتقد بوجود من يشكك فيها، وقد بدأت عوامل تلك الأزمة في الوقت الذي توقفت فيه الطاقات الإبداعية للأمة، وجمدت فيها عوامل النمو والتقدم، وخمدت همم العقول الخلاقة التي قادت مسيرة النهضة العربية قرونا طويلة، كل ذلك في وقت انطلقت فيه حضارة عملاقة بسطت نفوذها، الفكري والعقائدي والثقافي والسياسي والعسكري، على العالم أجمع حتى أصبحت تشكل النمط الحضاري السائد في كوكبنا.

أهم أسباب فشل المشروعات الحضارية العربية

تعددت الاجتهادات وتنوعت منطلقاتها، في مجال التعرف على أسباب أزمة الأمة العربية وفشل مشروعاتها الحضارية. ويمكن رد هذه الأسباب بصفة عامة إلى الاختلاف الحاد بين التيارات الفكرية في تحديد الإطار الفكري الذي ينبثق منه

مشروع النهضة، وذلك نتيجة لتمسك كل فريق بمنحى فكري تجريدي يبعده عن الواقع ومعطياته، فضلا عن عدم قدرة كل واحد منها، على حدة، على أن يشكل العناصر المتكاملة للإطار الفكري المشار إليه، وبالتالي، افتقدت المشاريع الحضارية مشروعيتها الفكرية وفاعليتها واتصالها بالواقع على النحو التالي:

ـ الدعوة الى التغريب

توجهت بعض المشروعات إلى استعارة النمط الحضاري الغربي بمكوناته المادية والفكرية... هذا النمط الذي يعرف استقلال الدين عن الدولة.. أي فصل الدين عن أوضاع المجتمع وحصر دوره وتقييده.

ـ تبني فكرة الأممية الإسلامية

تبنت بعض التيارات الإسلامية الطرح الخاص بالأممية الإسلامية حيث أقامت مشروعها، استنادًا إلى الرابطة الإسلامية وبهدف تحقيق الوحدة الإسلامية، ولم تعط أي اعتبار للأبعاد أو الهوية القومية، بل ورفضت القومية واعتبرتها دعوة غريبة تتعارض مع المفاهيم الإسلامية.

ـ التوجه نحو التطبيقات التاريخية

كما تصورت بعض المشروعات إمكانية النقل الحرفي لتجربة ناجحة تمت في ظل أوضاع تختلف تماما عن أوضاعنا الحالية، وهي تكتفي من الإطار الشامل والمتكامل للإسلام بتطبيقات تاريخية محدودة غافلة عن القضايا المعاصرة للمجتمعات الحديثة والنظم والعلاقات المستجدة التي يستحيل تجاوزها أو تجاهلها.

ـ عدم تكامل مفردات المشروع

لم يتضمن المشروع الحضاري العربي رؤية حضارية متكاملة وشاملة، واتسم في معظم أطروحاته بالمعالجة الجزئية التي أعطت اهتمامها لبعض مفرداته على

حساب مفردات أخرى لا تقل عنها أهمية.

فلم ينجح هذا المشروع بداءة في بلورة الصياغة الملائمة لملامح هوية الأمة على النحو الذي يجسد بصدق وأمانة خصوصياتها ومكوناتها الذاتية، كما لم يركز اهتمامه على القيم والأهداف التنموية بمفهومها الشامل والذي يضمن مواجهة حالة التخلف من كافة جوانبها، فضلا عن إهماله لقضايا الحريات وحقوق الإنسان نظرا لطابع الأنظمة التي تولت تطبيق المشروع في العديد من الدول العربية.

- الارتباط بالتوجهات الخارجية

ويعزو البعض جانبا من أسباب هذا التباين في المنطلقات الفكرية الذي صاحب المشروعات العربية إلى ارتباط معظم هذه المشروعات بتوجهات خارجية في بعض الفترات لاسيما في فترات الاستقطاب الدولي، وبالتالي ضاعت الكثير من المصالح القومية قربانا لمصالح قوى الاستقطاب الفكري والسياسي الخارجي.

وقد تجسد في هذا الاختلاف النزاع الذي عانى منه الوطن العربي لسنوات طويلة، بين تيارات الفكر الإسلامي وغيرها من التيارات التي ملأت الساحة العربية وخلقت مناخا من الشك والريبة وبددت طاقات الجماهير في صراع لم يكسب منه العمل العربي إلا افتقاد الثقة وضياع الطريق الصحيح بين أقدام كانت تسعى إلى التقدم والتنمية.

وإزاء عدم صلاحية المنطلقات الفكرية لبعض تلك المشاريع وعدم كفاية منطلقات البعض الآخر فإن الخروج من المأزق الحضاري يتطلب معالجة أسباب التخلف الفكري الذي يعاني منه الوطن العربي، حتى يكون في المقدور وضع الصيغة أو الإطار الفكري الصحيح لمشروع النهضة على أن يكون هذا الإطار لصيق الصلة بهوية وواقع وخصوصيات الأمة وتاريخها...

من هنا تأتي أهمية إحياء الفكر العربي وتجديده وربط اجتهاداته بالواقع الحياتي للمجتمع العربي، وإجراء مصالحة بين مختلف تياراته وإزالة آثار فترات

الجفاء التي سادت بينها خلال حقبة طويلة من الزمان.

أهمية تجديد الفكر الإسلامي

يقع الفكر الإسلامي موقع القلب في الفكر العربي، فقد مكن الإسلام للأمة العربية طوال تاريخها من صياغة هويتها والتصدي لمحاولات استيعاب وتذويب حضارتها، والفكر الإسلامي هو اليوم بما يملكه من مكانة في عقل الأمة ووجدانها، وقدرة واسعة على التأثير والتوجيه والتعبئة.. هو المؤهل ليؤدي دورًا فعالاً لإيقاظ بواعث الإحياء العربي، وحفز إرادة النهوض والتقدم لدى الأمة.. وإكسابها القدرة على العطاء والإبداع الحضاري.. وهي حقيقة تعززها المراجعة الأمينة لأوضاع التيارات الفكرية التي سادت هذا القرن ومثلت ايديولوجيات مشاريع التحديث في العديد من دول عالمنا العربي حيث تعاني تلك التيارات من ضعف خطير أفقدها إلى حدّ كبير حضورها الفكري والسياسي وفاعليتها الجماهيرية نتيجة عجزها عن ترسيخ مفاهيمها وقيمها في الثقافة العربية والإسلامية.

وتحاول هذه الورقة أن تطرح للنقاش بعض المقدمات التي نطمع بها في الاقتراب من أحد أهم الموضوعات وأكثرها خطورة وحساسية وتشعبًا واتساعًا.. وهو موضوع تجديد الفكر الإسلامي الذي نعتقد أنه يمثل الروح والقاعدة لأي مشروع حضاري عربي منطلقة في ذلك من الثقة الكاملة في حاضر الفكر الإسلامي ومستقبله، وفي قدرته على التجدد والإبداع، واستيعاب التحديات المصيرية التي تواجه الأمة العربية وتأكيد وصيانة هويتها وخصوصيتها الحضارية... وفي ريادة مشروع النهوض بها..

وتستهدف هذه الورقة إثارة الموضوع وإلقاء نظرة سريعة وموجزة على بعض عناصره على النحو التالي:

أولا: ضرورة التجديد ودواعيه.

ثانيا: بعض نماذج التجديد في التاريخ الإسلامي.

ثالثا: من شروط التجديد ومتطلباته.

رابعا: بعض إشكاليات التجديد.

خامسا: نحو تفعيل دور التجديد في النهوض بالفكر الإسلامي.

أولا: ضرورة التجديد ودواعيه

تبدو ضرورة التجديد ودواعيه من أوجه متعددة نوجز أهمها فيما يلي:

ـ التجديد دعوة إسلامية

يحتفظ الإسلام باعتباره دينًا خالدًا ذا شمولية ببذور التجديد ويدعو إليه.. وقد أخبر عنه الرسول عليه الصلاة والسلام بقوله: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها» فهو إذن خاصية من خصائص الرسالة الخاتمة ولازمة من لوازمها، ومما يؤكد أن التجديد جزء من نسيج الإسلام، تلك الحقيقة المتصلة بحركة الحياة والكون كما وردت في الكتاب الكريم والتي تراها حركة تطورية متغيرة.

كما أن الشريعة الإسلامية تتسم بخاصية المرونة والقابلية للتطور.. ومن أبرز دلالات ذلك أن الشارع الحكيم ترك منطقة واسعة خالية من أي نص ملزم، وأن معظم نصوصها جاءت بمباديء عامة وأحكام كلية.. كما صيغت الكثير من أحكامها الجزئية بحيث تتسع لتعدد التفسيرات، بالإضافة إلى تقريرها لمبدأ رعاية الضرورات والأعذار والظروف الاستثنائية.

ـ ضرورة التجديد للتكيف مع معطيات وقضايا الواقع المتجدد وعصر التحولات العالمية

تبرز أهمية وضرورة مهمة إصلاح وتجديد الفكر الإسلامي، والتي باتت هاجسًا للنخبة والجماعة نظرًا للتغيرات الكبيرة في العالم وفي واقعنا العربي والإسلامي على عموم المستويات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتي أوجدت فجوة بين فكر الأمة وواقعها.. الأمر الذي يفرض استئناف مسيرة

الاجتهاد والتجديد لتقديم الرؤى الإسلامية التي تفي بواقعنا المتجدد وتتكيف مع معطيات وظروف وأحوال الوجود الإنساني المعاصر.

كما يقوي من دواعي التجديد عمق الفجوة التي تفصل الأمة عن عصرها، وحجم التحديات التاريخية التي تنتظرها في مواجهة طابع العصر الذي نعيشه، باعتباره عصر المتغيرات الجذرية والتطورات السريعة والمتلاحقة والتحولات العالمية الكبرى بأشكالها وصورها وميادينها المختلفة.. وفي عالم شديد التقارب والتعقيد والاستقطاب.. وعلينا أن نحسب هذه المتغيرات وما ينبغي أن نعده لها من تطوير في الأفكار والمفاهيم والنظم والأساليب.

- ضرورته لتهيئة الأمة للمشاركة في التدافع الحضاري نحو المستقبل

إذا كان الشغل الشاغل للقوى العالمية المختلفة، وهي تستعد وتتأهب لدخول القرن الحادي والعشرين، هو المستقبل، فإنه يبدو مصيريًا إشراك الفكر الإسلامي في هذا التدافع الحضاري عن طريق لفت النظر - ضمن حركة الإصلاح والتجديد - إلى ضرورة اهتمامه بالتحديات المتوقعة إلى جانب التحديات الراهنة وذلك باستشراف المستقبل وتحديد آفاقه ومتطلباته، خاصة وأن الإسلام يحمل دعوة حضارية ذات طابع عالمي.

ثانيا: بعض نماذج التجديد في التاريخ الإسلامي

يقدم لنا التاريخ الإسلامي أبرز الحجج في ضرورة التجديد الفكري، وفي هذا السياق يمكن فهم وتفسير بعض الشواهد من بينها على سبيل المثال:

- وضع أساس الدولة الحديثة وتبلور نظم الحكم والإدارة

فقد نشأت الدولة الإسلامية في المدينة المنورة نشأة بسيطة تتوافق وبساطة المجتمع، وتتلاءم مع احتياجاته المتواضعة، وعندما انتشر الإسلام وعم نوره بلادًا كثيرة ذات حضارات قديمة، أنشأ الخليفة الثاني عمر بن الخطاب مؤسسات الدولة الحديثة والدواوين ووضع حجر أساس الدولة الحديثة التي تحمل سمات تجديدية

تختلف عن السمات التي عرفت بها في المرحلة الأولى، هذا فضلاً عن اجتهاداته المعروفة في مجال فهم النصوص وتطبيقها على الواقع والتي قررت مبدأ تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحال. وفي عصر الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه بدأ تكوين دولة المؤسسات، وفي بداية العصر الأموي تبلور نظام الحكم والإدارة والبنى المؤسسية التي تتناول مكونات الدولة، وظهرت قسمات دولة حديثة.

ـ ازدهار التجديد في عصر تألق الحضارة العربية الإسلامية

شهد المجال الفكري في عصر ازدهار وتألق الحضارة العربية والإسلامية اجتهادات مفكرين وفقهاء عظام من أئمة المذاهب وتابعيهم أطلقوا ملكاتهم الذهنية وقدراتهم الإبداعية في فهم أمور الشريعة، وفي رحاب المعرفة الإنسانية الشاملة، ليجسدوا حركة اجتهاد وتجديد فكري هي مواءمة نموذجية بين النص والعقل، واستجابة إيجابية للواقع والبيئة وقتئذ، وهي شاهدة على رقيهم البالغ مقارنة بما كان يوازيها تاريخيًا من تراث وضعي.

ـ حركات الإصلاح والتجديد الإسلامي المعاصرة

كما عرف العصر الحديث الكثير من حركات التجديد والإصلاح الإسلامي (الوهابية/ السنوسية/ المهدية/ الجامعة الإسلامية/ الحركات الإسلامية المعاصرة وغيرهم) التي أفرزت أفكارا عديدة متنوعة المشارب ومتعددة المسالك، وإن كنا نتحفظ على أطروحات بعضها، إلا أنها تمثل مشروعات للتجديد، حتى لو ارتبط التجديد لدى بعضها ـ للأسف ـ بالعودة إلى أفكار عصور سابقة، لأن كل هذه الاجتهادات تؤكد منهجية الفكر الديني في التجديد، ودوام الاجتهاد في فهم النصوص في ضوء معطيات الواقع.

ثالثا: من شروط التجديد ومتطلباته

إن التجديد في الفكر الإسلامي مهمة جليلة تحكمها شروط ومتطلبات متعددة نشير إلى أهمها فيما يلي:

- أن يتم التجديد من منطلقات إسلامية

التجديد عملية داخلية تهدف إلى تنشيط وإصلاح الفكر الإسلامي من الداخل، ومن منطلق إسلامي، وتتخذ من القرآن الكريم والسنة النبوية مرجعيتها الأساسية، ولذلك لا يمكن أن تدخل ضمن نطاق التجديد الأعمال التي تستهدف التشكيك في الإسلام والتاريخ الإسلامي، وطمس مظاهر القوة في التجربة الإسلامية وإبراز مواطن الضعف فيها، كما يخرج عن إطار التجديد في الفكر الإسلامي، تيارات الفكر الرافض للدين على تنوعها فردية وجماعية.

فالتجديد إذن ليس خروجًا على الإسلام أو تحريفًا لأحكامه ولذلك يتعين ضبط مجاله ونطاقه بالتمييز بين الأصول الجامعة والمباديء الأساسية في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والتي لا يجوز فيها الاختلاف لأن لها طابع الديمومة والثبات، وبين الفروع والجزئيات والوسائل والتطبيقات وهي التي تمثل مجال التجديد حيث يجوز فيها تعددية الرؤى والمناهج والاجتهادات.

وهذا التجديد ليس عملاً عشوائيًا يفتقد القواعد الضابطة له الضامنة لجديته ونزاهته وارتباطه بالأصول العلمية، لكنه عمل علمي منضبط يتعين أن تتاح الفرصة الكاملة لكل العقول النيرة في الأمة للمشاركة في وضع أسسه والمشاركة الفاعلة في جهوده.

- أن يكون التجديد مستجيبا لمتطلبات نمو وتقدم المجتمعات الإسلامية

التجديد موقف إيجابي بناء يسعى إلى تنزيل تعاليم الدين في ضوء ظروف وأوضاع المجتمع ومعطيات الواقع الراهن، ولذلك فإن تيار التجديد مطالب بأن يكتسب القدرة على تطوير فقه الشريعة والاستجابة إلى الإشكاليات التي يفرضها الواقع المتطور من ناحية، والحرص على تحقيق مقاصد الشريعة من ناحية أخرى وبقدر استيعابه لحركة الواقع يكتسب المزيد من الفاعلية والتأثير ولهذا يبدو ضروريا أن يتوجه هذا التيار إلى رصد ودراسة الواقع الذي يتعامل معه للوعي بمكوناته وقضاياه وقواه وعناصره المختلفة والعمل على تطوير الأدوات المنهجية

للفكر والمعرفة الإسلامية لتحقيق فهم هذا الواقع.

ـ توفير المناخ الملائم لعملية التجديد

ولعل من أهم متطلبات عملية التجديد توفير المناخ الدافع لها إذ يتوقف نجاح جهود التجديد الفكري إلى حد كبير على توفير المناخ الصحي الملائم الذي تتم وتنمو من خلاله تلك الجهود.. وهو المناخ الذي يحتضن التيارات الفكرية المختلفة ويتيح لها حرية الفكر والفقه والبحث والرأي والتعبير، ولاشك أن تلك الجهود مطالبة بأن تهتم وعلى نطاق واسع بالعمل على إشاعة ثقافة الشورى وتكريس وترسيخ مفاهيم وقيم احترام الحريات وحقوق الإنسان، وإكساب العقل العربي المسلم القدرة على الحوار والمناقشة وقبول الرأي الآخر.

رابعا: بعض إشكاليات التجديد

تواجه عملية تجديد مفردات الخطاب الإسلامي المعاصر بعض الإشكاليات ولعل من أبرزها ما يلي:

ـ غياب مفهوم محدد ومنضبط للتجديد

في مقدمة الإشكاليات التي تواجه مهمة التجديد التخوفات والمحاذير التي تصاحب كل دعوة لمراجعة وتجديد مفردات الخطاب الفكري الإسلامي، والتي ترى في التجديد مدخلاً للتحلل من الثوابت الدينية.. ووسيلة من وسائل الاختراق الثقافي والفكري التي تهدف إلى خلع الأمة عن تاريخها وتراثها وزادها القيمي ومسخ شخصيتها وهويتها الإسلامية، ولونًا من التحريف لتوفير الغطاء والمسوغات لقيم الحضارة الغربية، وقد عزز من هذه المخاوف ارتباط الدعوة إلى التجديد في التاريخ المعاصر بمحاولات الاستعمار والمستشرقين تقويض البناء الفكري الإسلامي، سعيًا نحو فرض التبعية الثقافية، وتشكيل العقل العربي المسلم وفق النسق الغربي.

ولهذا تبدو أهمية وضرورة أخذ هذه المخاوف في الاعتبار وذلك بتحديد

مفهوم التجديد وضبط نطاقه على النحو الذي عرضنا له باعتباره عملية محكومة بقيم الإسلام ومبادئه وأحكامه وتتم وفق القواعد والأصول الشرعية والفقهية.

- هيمنة مدرسة الفقه التقليدي (تغليب التعامل مع النص)

من أبرز إشكاليات تجديد الفكر الإسلامي هيمنة مدرسة الفقه التقليدي على الساحة الفكرية لفترة طويلة وتأثيرها على تشكيل العقل المسلم المعاصر.. حيث تقوم هذه المدرسة على تغليب التعامل مع النص دون التفاعل مع الواقع، ويمثل موقف هذه المدرسة تراجعًا للخطاب الإسلامي في كثير من مفرداته أمام تحديات العصر وقضاياه ومستجداته.. مما أدى إلى عزلته وعدم مسايرته لحركة الحياة..

- تخوفات بعض المدارس الفكرية العربية والإسلامية

تقاوم بعض التيارات الفكرية التجديد تخوّفًا من آثاره واحتمالاته المختلفة ولهذا تتخذ منه مواقف الرفض والحذر والتشكيك في جدواه وأهدافه..

أ - المدرسة التراثية: فالمدرسة التراثية تخشى أن يكون التجديد مدخلاً للمساس بالإسلام وتراثه والتشكيك في الدين وهدم عقائده، وإقحام المفاهيم الغريبة عليه بعد إلباسها اللباس الإسلامي.

ب - مدارس الفكر الليبرالي والقومي: تخشى مدارس الفكر الليبرالي والقومي من نتائج التجديد التي قد تفضي إلى إقامة حكومة دينية يمكن أن تصادر الحريات وتمارس الاستبداد باسم الدين وتفرض الضيق الاجتماعي، وتتمسك بتطبيقات قديمة، وتشق الصف الوطني في مجتمعات الأقليات الدينية.. وبصفة عامة تخشى إحداث انقلاب عام في الواقع الراهن بما لا يتفق مع معطيات الحياة المعاصرة، ويصطدم مع تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة حاليا..

وإذا جاز لنا بداءة واجمالا - في هذه العجالة - تقرير أنه لا محل لهذه

التخوفات ولا داعي لمثل هذا الحذر في التعامل مع دعوة التجديد، إلا أننا نرى أنه من الضروري في سياق إجراءات بناء الثقة بين التيارات الفكرية المختلفة أن تكون هذه التخوفات وغيرها موضوعًا لحوار موضوعي بناء ضمن جهود حركة التجديد.

خامسا: نحو تفعيل دور التجديد في النهوض بالفكر الإسلامي

تتطلب جهود التجديد والإصلاح الفكري لكي تنطلق وتتقدم بخطى ملائمة على المسار الصحيح توافر بعض العوامل والشروط.. من بينها مايلي:

ـ إعادة الكشف عن التراث وتحقيقه

إن التاريخ يشهد بأنه لا توجد أمة استطاعت أن تنهض دون أن تنطلق من أصالتها الذاتية، وأن الإنسان لا يمكن أن يبدع إلا داخل ثقافته، وإنطلاقًا من تراثه. وإذا كنا نعتز بأننا نملك تراثًا فقهيًا ومعرفيًا بالغ الثراء، ونؤمن بأهمية الحفاظ عليه والوعي به والاستفادة منه، فإن الموقف الإيجابي من التراث يتطلب ضرورة وضع الخطط والبرامج العلمية المدروسة والمحددة وبعث روح النشاط العملي في ميادين الكشف عن التراث وتحقيقه وتوثيقه وتنقيته، وإعادة دراسته ومراجعته على ضوء الحقائق والأوضاع الجديدة، والمناهج والأساليب العلمية القائمة..

والأمر إزاء هذا التراكم الهائل من التراث يتجاوز الجهود الفردية ليصبح عملاً جماعيًا تتضافر فيه الجهود وتتكامل الخبرات والإمكانيات، كما تبدو الحاجة ملحة إلى استكمال هذا التراث بحركة اجتهاد فكري للوفاء بمتطلبات الواقع الراهن من قضايا ومشكلات ومعطيات عصرية لم تكن قائمة أو معروفة وقتئذ ولم يشملها أو يغطها رصيدنا التراثي.

ـ تأطير جهود التجديد الفكري على نحو مؤسسي وجماعي

إن دفع مسيرة التجديد والإصلاح الفكري، وتوفير الشروط والمتطلبات اللازمة لضمان فاعليتها يتطلب تأطيرها وبناءها على نحو مؤسسي وجماعي وفي هذا الصدد يقترح:

* العمل على تطوير مؤسسات البحث والتفكير الإسلامي القائمة تطويراً حقيقيًا وتوفير الإمكانيات اللازمة لانطلاقها نحو أداء دورها.. والسعي نحو إقامة مراكز ومؤسسات بحثية نموذجية ومتخصصة يكون هدفها وغرضها الأساسي هو إثراء المجال الفكري.

* وجوب تنظيم الإفتاء من خلال مؤسسات يمارس العلماء فيها الاجتهاد بروح الفريق وبطريقة جماعية منظمة مع تأهيل المرجعية التي تتولى الإفتاء لكي تجمع مع الدراسات الشرعية العلوم الإنسانية.

* يتعين في هذا السياق الاهتمام بتطوير الدراسات الشرعية في مؤسسات التعليم الديني المختلفة ومناهج التعليم الديني في المؤسسات التعليمية بصفة عامة.. من حيث البرامج والمحتويات والقضايا التي تطرحها، ومناهج البحث وأساليب التدريس المتبعة، وفق منهج علمي تربوي يعمل على توفير المعارف والثقافة الإسلامية على نحو كاف ومستنير يحقق تفاعلها مع واقع الحياة المعاصرة، ويساهم في بناء العقلية المسلمة المبدعة.

- الحاجة إلى تأصيل قواعد الحوار بين التيارات الفكرية على الساحة العربية

من الضروري تأكيد أهمية إقامة العلاقات المتبادلة بين التيارات الفكرية المختلفة على أساس الالتزام بمبدأ الحوار كأداة ووسيلة لتبادل الآراء والأفكار بديلاً عن المواجهة والصراع.. واحترام كل تيار للآخر، وتقدير دوره كقناعة رئيسية وليس كمناورة سياسية.. ومن شأن ذلك خلق وسط حضاري في عالمنا العربي نمارس فيه الحوار الحر، وحق الاختلاف، ونفتح به الطريق أمام مستقبل رحب لحركة التجديد الفكري يتحقق في ظله الثراء والتراكم الثقافي والمعرفي.

- تجنيب الفكر الإسلامي الانعكاسات السلبية للخصومات السياسية

يتعين العمل على تجنيب الفكر الإسلامي انعكاسات سلبية محتملة قد تلحق بمسيرته وجهوده من جراء الخصومة السياسية التي نشهدها اليوم في بعض مناطق العالم الإسلامي بين الأنظمة السياسية وبعض التيارات الفكرية من ناحية

والحركات والجماعات الإسلامية من ناحية أخرى، وذلك بالحرص على ضبط هذه الخصومة في إطارها الحقيقي بحيث لا تؤدي إلى خصومة مع الفكر الإسلامي ذاته، تنعكس سلبًا على مكانته ودوره أو تدفع إلى حصاره والتضييق عليه وتقييده وتهميشه.. لأنه أرفع وأسمى من الزج به في مثل هذه الصراعات.. وهو ملك للأمة بأسرها وليس حكرًا على فئة أو جماعة.. ومن حق الأمة بجميع قواها أن تنمو وتتقدم وتنهض مع فكرها.

وعلى هذا يتعين إعطاء الاهتمام الواجب بالفكر الإسلامي والحرص على تنمية دوره باستمرار في حياتنا القومية بغض النظر عن الأجواء السياسية السائدة. وعلى الأجهزة والمؤسسات القائمة حاليا ـ خاصة مؤسسات التعليم والتربية والإعلام ـ أن تعيد تأهيل نفسها لكي تتعامل مع الفكر الإسلامي وأن تبادر بالتفاعل معه وتجتهد فيما يجب تقديمه من أفكار وصياغات تنطلق من الرؤية الإسلامية وتتسم بالتفتح وتتفق مع العصر.

ومن هنا أيضا تبدو أهمية دعوة تيار التجديد الفكري إلى النأي بنفسه عن ظاهرة التمحور حول هاجس السلطة والحكم والعمل السياسي المجرد الذي تركز عليه شعارات الفقه السياسي، وأن ينشغل في خطابه إلى الأمة بتقديم رؤية شاملة لإشكاليات النهضة والتخلف والبناء الحضاري.

ـ التأكيد على الطرح التنموي

من الضروري لحركة التجديد الفكري إبراز البعد التنموي في الخطاب الإسلامي المعاصر، وذلك بالتركيز على عوامل وقضايا التنمية الشاملة التي تدفع إلى النهوض والتقدم واكتساب عناصر القوة الذاتية، وتقديم رؤية حضارية للتنمية، تقوم على أسس منهجية وعلمية واضحة، وتقدم تصورات وحلولاً جذرية للمشكلات التنموية التي تعانيها المجتمعات الإسلامية.. رؤية تنموية متكاملة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحّدد وسائلها وترسم أهدافها انطلاقًا من قيم الإسلام وغاياته لدعم البناء الحضاري للفرد والأمة.

ـ إبراز المنطلقات الإنسانية في الفكر الإسلامي

إن خطابنا الإسلامي المعاصر في حاجة إلى إبراز الخاصية الإنسانية في الإسلام بعد أن ظل طرحنا لهذا البعد الهام الذي يتوجه فيه الإسلام إلى البشرية وقضاياها جمعاء ضعيفًا ومحدودًا.

وتستند هذه الخاصية إلى مجموعة من المبادئ التي جاء بها الإسلام، منها وحدة الأصل الإنساني التي تشكل قاعدة المساواة بين الناس جميعًا، والإقرار بتنوع البشر وتمايزهم، والدعوة إلى التعارف والتعايش والوئام والتعاون بين المسلمين وغيرهم، والانفتاح على التيارات الحضارية المغايرة.

إن إعادة الكشف عن هذه الحقائق الأصيلة التي تميز الإسلام هو أمر ضروري للعمل ضمن جهود التجديد لترسيخ منهج التعايش والتفاعل بين الحضارات في العقل الإسلامي المعاصر، وفي هذا السياق علينا الإفادة من نتائج الفكر الإنساني وتجارب الأمم، والترحيب بالحوار مع الأطراف الأخرى (من أمثلة الحوار الإسلامي ـ المسيحي، الحوار العربي ـ الأوروبي) انطلاقًا من الاعتزاز بخصوصيتنا الحضارية، وإيمانًا بقدرة الإسلام على وضع مبادئ وقيم أخلاقية روحية ذات أهمية عالمية توجه وترشد تطور المجتمع الإنساني.

ـ تحقيق التفاعل بين الفكر الإسلامي والتيارات الفكرية الأخرى على الساحة العربية

إن أحد الأبعاد الهامة في جهود تجديد الفكر الإسلامي والعربي يجب أن تتجه إلى تحقيق التفاعل بين مدارس الفكر الإسلامي وتياراته المختلفة على الساحة العربية وذلك بالعمل على إنهاء حالة الخصومة الفكرية التي طبعت علاقاتها ـ ونشير هنا بصفة خاصة إلى الخصومة بين التيار الإسلامي والتيار القومي ـ وتحقيق اللقاء بينهما على الساحة الفكرية، من أجل وضع وصياغة المفاهيم والتصورات المشتركة، وتعزيز مساحات الالتقاء، وتخفيض حدة التناقضات وتقليص مواطن الاختلاف.

وهذه المصالحة ضرورية للحفاظ على هويتنا وخصوصيتنا الحضارية التي تقوم على دعامتين: الإسلام والعروبة.. فحقائق الدين واللغة والتاريخ والجغرافيا والثقافة والمصالح المشتركة تنطق بهذا الالتحام الأبدي الوثيق، وتلك العلاقة العضوية التكاملية بين الإسلام كحضارة وثقافة موحدة للعرب على اختلاف دياناتهم، وبين العروبة كهوية وانتماء وواقع تاريخي.. فضلاً عن أن تزايد حجم وخطورة التحديات الراهنة التي تواجه الأمة، تفرض حشد جهود وطاقات كل أبنائها من أجل تجاوز الأزمة وتحقيق نهوضها الحضاري..

وليس غريبًا أن تكون الجذور التاريخية للاتجاه القومي قد نبتت أساسًا في حركات الإصلاح الديني، التي قامت على يد رواد من علماء مسلمين مشهود لهم بتدينهم وصدقهم.. ولم تكن العروبة بديلاً لديهم عن الإسلام أو نقيضًا له.

ويتطلب الأمر تكثيف العمل المشترك بين التيارات المختلفة وبصفة خاصة على الساحة الفكرية، وأن تكون المراجعة الموضوعية والشجاعة والأمينة من كل تيار لأطروحاته ومفاهيمه هي المدخل السليم لإقامة علاقات صحية وبناءة فيما بينها.. وعلى أن تتجه جهود تلك المراجعة أولاً إلى نفي المفاهيم السلبية التي تقيم هذا التضاد والتناقض المفتعل بين الإسلام والعروبة والتي تقدم كلا منهما كبديل للآخر.

والتيارات القومية مدعوة في هذا السياق إلى إعطاء الإسلام مكانته اللائقة باعتباره المكون الرئيسي للحضارة العربية.. كما أن التيار الديني مدعو في الوقت ذاته إلى أن يتخلى عن النظر إلى الدعوة القومية على أنها دعوة غريبة تعمل على تمزيق الوحدة الاسلامية.. وكلا التيارين مدعوٌّ بالنسبة لقضايا الأمة إلى تطوير نظرته بحيث تتسم بالواقعية والموضوعية والبعد عن الطموحات الهلامية البراقة.

وعلى الجميع العمل بإصرار على صون الصلة المصيرية بين الإسلام والعروبة بالتصدي لمحاولات الفصل والإيقاع بينهما، وبلورة وتجسيد عناصر التكامل بينهما في مشروع حضاري للنهوض بالأمة.. وهي مهمة تاريخية تتطلب

أوسع مشاركة ممكنة من مفكري الأمة ومثقفيها.. فضلاً عن ضرورة الاهتداء لآلية تضمن لتلك المشاركة الاستمرارية والتواصل والفاعلية.

ولا شك في أن تحقيق هذا الترابط والتفاعل سيمنح الفكر العربي طابعًا عالميًا وتوسّعًا يتجاوز به الإقليمية العربية نحو الآفاق الرحبة الواسعة التي تتيحها له عالمية الطرح الحضاري الإسلامي.

خاتمة

لقد حاولنا بالأفكار التي ضمتها هذه الورقة الموجزة لفت الانتباه إلى أهمية تجديد مفردات الخطاب الفكري الإسلامي المعاصر كمنطلق رئيسي لتجاوز أزمة الأمة الحضارية بصفة عامة وأزمتها الفكرية بصفة خاصة، والإشارة السريعة إلى بعض العناصر التي تتصل بتحديد مفهوم هذا التجديد وشروطه ومتطلباته وتوجهاته.. ونود التأكيد في هذا السياق على أمرين:

ـ إن مسئولية النهوض بالفكر الإسلامي الذي يشكل عقل ووجدان الأمة، هي بحق مسئولية قومية بالغة الصعوبة والدقة يتعين أن تتصدر أولوية اهتماماتنا وأن نجند ونكرس لها كل الطاقات الفكرية على المستويات المختلفة.. وأن تكون موضوعًا مفتوحًا لجهود ودراسات بحثية وحوارات متصلة.

ولهذا يبدو ضروريًا العمل على استنهاض كل القدرات الفكرية الكامنة في الأمة ودعوة العلماء والمفكرين والباحثين للمشاركة والمساهمة الفعالة ـ وفق الأصول الفقهية والعلمية ـ في جهود التجديد بالأعمال والدراسات العلمية المعمقة والمفصلة والوافية.

ـ إننا نؤمن بأن إشكالية الأزمة الفكرية لأمتنا العربية واحدة.. ولذلك فإن قضايا الإصلاح الفكري وانشغالاته ينبغي أن تكون همًا مشتركًا بين كل المدارس والتيارات الفكرية المختلفة على السواء، ويقع على عاتق العلماء والمفكرين باعتبارهم ضمير الأمة وعقلها المفكر مسئولية التقدم خطوات عملية بناءة إلى الأمام في اتجاه تكثيف العمل المشترك من أجل وضع لبنات بناء فكري جديد

* * *

التعقيب : أ. د.فيصل بدير عون - جامعة الكويت

لابد لي في البداية أن أعبر عن سعادتي البالغة وتهنئتي الخالصة للمسئولين عن هذه الندوة وعن تجميع هذه الكوكبة الدرية من المفكرين العرب المهتمين والمهمومين بقضايا مجتمعاتهم وأمتهم. إن هذه الندوة الخاصة بالحديث عن أزمة الفكر العربي المعاصر قد جاءت في أوانها ولابد لنا أن نهنئ الكويت الدولة على تبني مثل هذه المؤتمرات والتي أرى أن مردودها على أمتنا العربية والإسلامية أكبر بكثير مما نتصور، ولا أدل على ذلك من أن الموقع الفكري والثقافي المتميز والذي احتلته الكويت كمركز اشعاع فكري كان من العوامل الرئيسية التي وقفت جنبا إلى جنب وفي خندق واحد مع آلة الحرب في تحرير دولة الكويت. فلقد هب المفكرون الشرفاء من الأمة العربية والإسلامية للدفاع عن استقلال الكويت وسلامة أراضيها بمجرد وقوع الغزو مباشرة. بحيث أصبحت الكويت محررة فكريا قبل أن تتحرر عسكريا. لقد سبق الخطاب الفكري الآلة العسكرية في التحرير. هذه حقيقة لابد من رصدها ونحن نتحدث عن أزمة الفكر ودوره الخطير والهام في حياة الشعوب والأمم.

واسمحوا لي كذلك أن أعبر أيضا عن اعتزازي وتقديري وترحيبي بمعالي وزير الأوقاف والشئون الاسلامية الدكتور علي فهد الزميع ليس فقط على تشريفه لنا في هذه الندوة ولكن على أهمية الورقة المقدمة من معاليه تحت عنوان «مقدمات في تجديد الفكر الاسلامي» وما احتوته هذه الورقة الصغيرة في حجمها المتنوعة الخصوبة والثراء في المفردات التي احتوتها، حيث وضعت أمامنا، وبشكل واضح، أسباب المرض الفكري الذي تعاني منه أمتنا العربية الإسلامية، مبينا أسباب فشل عدة مشروعات ماتت قبل أن تولد رغم براعة الحكماء الذين صاغوها وساندوها، لأن التربة التي سعوا إلى أن تحيا مشاريعهم عليها ليست مهيأة ولا معدة لأمثال هذه المشاريع الغربية حينا، والأخرى الداعية إلى العودة إلى الوراء، والثالثة التي سعى أصحابها إلى رفضها من أبراجهم العاجية على الواقع بغير دراسة لتضاريسه.

ولقد أكدت ورقة معالي السيد الوزير في هذا الصدد على أن فشل مشروع أو تجربة لا ينبغي أن يحول بيننا وبين بذل الجهد المتواصل لإيجاد حل لأزمتنا الفكرية، لأن تجديد الفكر ليس ترفا أو أمرا يمكن تجاوزه ولكنه ضرورة وجود

وحياة أو إن شئت قل ما قاله أستاذنا د. زكي نجيب «مجتمع جديد أو كارثة». إن تجديد الفكر الآن لم يعد موضع خيار، بل هو أمر حتمي ومن ثم فإنه هدف استراتيجي لا غنى عنه بحال من الأحوال. ولذلك ركزت ورقة السيد الوزير في هذا الصدد على ضرورة التجديد ودواعيه. فبدون تجديد فكرنا سنكون خارج العصر وستتباعد المسافة بيننا وبين الآخرين بحيث نعجز آنذاك عن التكيف مع معطيات العصر وقضاياه في الوقت الذي لن نستطيع فيه أن نحيا خارج عصرنا ومعطياته.

وإذا كان الأمر كذلك فقد وضعت الورقة عدة شروط أسياسية لابد من مراعاتها لأي مشروع فكري. من هذه الشروط أن يتم التجديد من منطلقات إسلامية، وأن يكون التجديد تعبيرا عن حاجة الأمة نابعا من معاناتها الحقيقية تلك المعاناة التي يشعر بها الجميع. وقبل ذلك كله وبعده لابد أن يكون المناخ العام صالحا حتى نضمن سلامة هذه المشاريع واستمراريتها، لأن أي مشروع لن يكون موضع اهتمام ورضى من المجتمع سوف يتهاوى في نهاية المطاف ويكون بؤرة خلاف واختلاف ومن ثم سببا من أسباب الصراع بدلا من أن يكون دعوة للوحدة والتقدم والسلام الاجتماعي.

ولقد نبهت ورقة معالي الوزير - وبحق - على أن هناك إشكاليات للتجديد يجب إلقاء الضوء عليها ومعالجتها حتى لا تكون عقبة أمام أي مشروع جديد. من هذه الإشكاليات ضرورة وضوح الرؤية والمفاهيم وتحديد الأهداف. حيث أدى سوء الفهم والاختلاف المتباين لبعض المفاهيم والمصطلحات وحتى الأهداف إلى فشل تجارب فكرية سابقة. أضف الى ذلك ضرورة التبصير بأن أي مشروع جديد لا ينبغي أن يغض الطرف عن التيارات القائمة سواء في ذلك من أسمتهم الورقة مدارس الفقه التقليدية ومدارس الفكر الليبرالية. ولذلك ختم معالي الوزير ورقته بوضع نقاط هامة نحو تفعيل دور التجديد في النهوض بالفكر الإسلامي.

أيها السادة : أصارحكم القول بأنني كنت أتخوف دائما من أية مشاريع فكرية تأتي من جهات رسمية وخاصة بعض الجهات الدينية، وما أن وقعت عيني على ورقة السيد وزير الأوقاف الكويتي حتى انكشفت عني تلك المخاوف وانزاحت. إنني أهنئ المسئولين على حسن اختيارهم للدكتور علي الزميع أن يكون على رأس وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. فالرجل كما سمعت عنه وكما بدا لي من خلال هذه الورقة شخصية كبيرة ومستنيرة، ومدرك كل الإدراك وبوعي أبعاد أزمتنا الفكرية

وما ينبغي علينا أن نقوم به، ولا أشك في أن المرء يتوقع خيرا كثيرا على يديه هو ورفاقه. فالله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. لقد سعدت كل السعادة بورقة السيد الوزير حيث وجدت صدى فكريا ووجدانيا لدي لأنها تنطلق من منطلقات أومن شخصيا بها كل الإيمان وتكاد تكون هذه الورقة معبرة عن كثير مما كتبته أو قلته أو أدعو اليه. على ضوء هذه الورقة يمكن أن نضع عدة ملاحظات :

١ ـ إن الحديث المعلن وغير المعلن، المثار علنا والمثار في اللقاءات الجانبية عن وجود أزمة فكرية حديث صحي ويمثل بالفعل نقطة تحول كبرى. فالوقوف على أسباب المرض هو في واقع الأمر تجاوز منتصف الطريق للعلاج. نحن بالفعل أمام أزمة فكرية كبرى. والأزمات الفكرية هي في الواقع أزمة وجود، أزمة هوية. أزمة أن نحيا داخل العصر أو أن نلفظ خارجه. إن كل الأزمات الأخرى تهون إذا ما قورنت بالأزمة الفكرية. بل أزعم أن معظم الأزمات التي تصيب أمتنا العربية الإسلامية لابد أن تشير في نهاية المطاف بأصابع الاتهام إلى خلل في الفكر وضباب في الرؤية. فالأزمة الفكرية هي القاسم المشترك الذي يقف خلف كل الأزمات. إن وجود هوة بين الحاكم والمحكوم دليل على وجود أزمة. وعدم قدرة جيل الكبار على فهم الأجيال اللاحقة هو تعبير عن أزمة. ووجود ظواهر الانحراف ما يتعلق منها بالفرد والأسرة والمجتمع هو في النهاية راجع إلى وجود أزمة فكرية.

٢ ـ أحسب أيضا أن من أسباب أزمتنا الفكرية المعاصرة هو سوء الظن المتبادل بين الاتجاهات الفكرية داخل المجتمع أو ما أسميه بظاهرة «التربص الفكري» بحيث يحاول فيه كل طرف نفي الطرف الآخر، ومن ثم ينتفي فيه الحوار ليتحول في النهاية إلى صراع فما أن يخرج مشروع فكري له طابع عَلْمَاني أو علْماني دون أن يقلل من شأن الدين إلا وتشعر بأن الرد عليه كان جاهزا في أدراج مكاتب أولئك الذين نصَّبوا أنفسهم حماة للدين. وفي مقابل ذلك ما أن يخرج الي النور مشروع فكري يحمل رؤية إسلامية واضعا في حسبانه النظرة العلمية الموضوعية للسيطرة على الطبيعة إلا وتجد من هو مستعد على الفور للرد عليه دون أن يقرأه. وقد صاغت ورقة معالي الوزير هذه الإشكالية بوضوح شديد حينما ذكرت أن «المدرسة التراثية تخشى أن يكون التجديد مدخلا للمساس بالإسلام وتراثه والتشكيك في الدين وهدم عقائده وإقحام المفاهيم

الغربية عليه بعد إلباسها اللباس الإسلامي. بينما تخشى مدارس الفكر الليبرالي والقومي من نتائج التجديد التي تفضي إلى إقامة حكومة دينية يمكن أن تصادر الحريات وتمارس الاستبداد باسم الدين وتفرض الضيق الاجتماعي وتتمسك بتطبيقات قديمة. وبصفة عامة يخشى هذا التيار حدوث انقلاب عام في الواقع الراهن بما لا يتفق مع معطيات الحياة المعاصرة ويصطدم مع تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة حاليا .. هذه إشكالية لابد أن نقف عندها كثيرا وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على سوء في الفهم وضيق في الأفق وعلامة على دجماطيقية ليس هذا مجالها، وما يعيبه طرف على الطرف الآخر لا ينجو هو نفسه من هذا العيب. ولذلك وجب علينا جميعا ـ كما قال معالي وزير الأوقاف ـ الالتزام بمبدأ الحوار كأداة ووسيلة وحيدة لتبادل الآراء والأفكار كأمر لا بديل عنه، وأن على كل تيار أن يحترم التيار الآخر، وأن يقدره كقناعة رئيسية لا كمناورة سياسية. فالحوار ـ لا الصراع هو وحده القادر على خلق وسط حضاري في عالمنا العربي نمارس فيه الحوار الحر، وحق الاختلاف ونفتح به الطريق أمام مستقبل رحب لحركة التجديد الفكري يتحقق في ظله الثراء والتراكم الثقافي والمعرفي. إن التيارات القومية مدعوة في هذا السياق إلى إعطاء الإسلام مكانته اللائقة باعتباره المكون للحضارة العربية. كما أن التيار الديني مدعو في الوقت ذاته إلى أن يتخلى عن النظر إلى الدعوة القومية على أنها دعوة غربية تعمل على تمزيق الوحدة الإسلامية.

إن المشكلة هنا في الواقع تكمن في أنها صيغت منذ البداية صياغة خاطئة وقامت على مقدمات باطلة عارية من الصحة : إما العلم وإما الدين، إما الغرب وإما الشرق، إما العودة إلى السلف الصالح وإما التخلي عن السلف والأخذ المباشر بتجارب الآخرين.

أيها السادة : إن العلم ليس مناقضا للدين ولا يصح أن نحمل السلف أخطاء الخلف ولم نسمع عن سلفي واحد نهض من قبره مطالبا نصبه حاكما علينا أو مفتيا لنا.

الدين في جوهره لا يدعو إلى التخلف أو الثبات لأنه جاء معترفا بحركة الحياة ومنظما لها. إنه يدرك عامل الزمان والمكان وظرووف العصر. لهذا ينبغي على الجميع إدراك أن العلاقة بين الدين والعلم علاقة تكامل لا تناقض أو تعارض

وأن العلمانية بمفهومها الغربي لا مجال لها في الدين الإسلامي الذي يفرض على الإنسان دورا إيجابيا. فالتأمل والفعل والسعي نحو الأفضل .. كلها فرائض إسلامية. ولعل هذا ما انتبه إليه علي عزت بيجوفتش بحق حينما قال : لا خوف على الإسلام من الماركسية لأن ماركسيته ـ إن جاز التعبير ـ موجودة فيه. الخوف كل الخوف هي محاولة البعض «نصرنة .. الإسلام بفصله عن الدنيا».

٣ ـ وهذا يؤدي بنا أيضًا إلى لفت الانتباه إلى أحد العوامل الأخرى في سلسلة عوامل أزمتنا الفكرية المعاصرة، وأقصد بذلك ما يمكن أن نسميه بـ «وثنية المصطلحات والنظريات». إن اللغة أداة الفكر ووعاؤه، وهي شأنها شأن أي كائن حي ينمو ويتطور. ومن ثم فإن المصطلحات اللغوية قد تختلف في معانيها من عصر إلى عصر بل ومن مجتمع إلى مجتمع، وقد تكتسب هذه المصطلحات دلالات أخرى حالة تطبيقها على الواقع المعيش. إن ما حدث ويحدث الآن هو أن غالبية المفكرين أصبحوا ضحايا دجماطيقية المصطلحات، بل والثنائيات : العلمانيين والتراثيين أو السلفيين، اليسار واليمين، الرجعيين والتقدميين، الليبراليين والمحافظين، الأصوليين والتنويريين .. الخ ومن المؤسف أن تستقطب هذه المصطلحات فئة كبيرة من الشباب، حتى إذا ما سألت أحدهم : ما معنى أصولي أو يساري أو تنويري أو علماني احمر وجهه واصفر وتلعثم وبدأ كلاما مريضا يتبخر أثناء الحديث من جراء العرق العالق به حيث تكون المحصلة في النهاية صفرا. لقد أصبح النطق بالمصطلح مثار حساسية فكرية رغم أننا الذين أبدعنا المصطلحات وأعطيناها معاناها ونستطيع أن نضيف إليها وأن نحذف منها .. ومع ذلك كله فإن البحث في جذور هذه المشكلة يكشف لنا عن حقيقة هامة هي أن هذه المصطلحات (اليسار، التنوير، العلمانية .. الخ) تمثل مشاكل مجتمع ليس هو مجتمعنا وتعبر عن لحظات تاريخية في عمر الشعوب لم نعشها نحن بعد.

إن العالم الآن يمر بمرحلة تشكل كبرى جديدة سواء في المفاهيم والعلاقات والتكتلات وغيرها. ولقد انهارت نظريات كبرى وتهاوت في لمح البصر وثمة نظريات أخرى ومفردات أخرى على الطريق لملء الفراغ .. مثل هذا التغيير العالمي في المفاهيم والأفكار والمواقف كان ينبغي أن يقابله تغيير جُواني لدي باحثينا ومفكرينا. ومما يؤسف له أن يتابع المرء توجهات نفر غير قليل من

هؤلاء ليجد أنهم مازالوا أسرى نظريات أضحت في ذمة التاريخ .. ومع هذا يدافعون عنها بحجة أن النظرية صحيحة لكن التطبيق كان خاطئا.

وهذا أيضًا ما نبهت إليه ورقة السيد وزير الأوقاف حين أرجع فشل كثير من المشروعات العربية إلى ارتباط معظمها بتوجيهات خارجية، حيث ضاعت المصالح القومية قربانًا لمصالح قوى الاستقطاب الفكري والسياسي الخارجي. وقد تجسد في هذا الاختلاف ـ والكلام مازال على لسان الوزير ـ النزاع الذي عانى منه الوطن العربي لسنوات طويلة بين تيارات الفكر الإسلامي، وغيرها من التيارات التي ملأت الساحة العربية وخلقت مناخا من الشك والريبة، وبددت طاقات الجماهير في صراع لم يكسب منه العمل العربي إلا افتقاد وضياع الطريق الصحيح بين أقدام كانت تسعى إلى التقدم والتنمية.

٤ ـ إن من أسباب أزمتنا الفكرية المعاصرة غياب الوعي الذاتي ومحاولة البحث عن الأنا (الذات) والإمساك بها في غير مكانها الطبيعي، ومن ثم فإن مشكلة الاغتراب الفكري الآن المتمثل في غربة الذات تعد من مشاكلنا الحيوية. إن من مبادئ الفكر الأساسية أن يكون الشيء هو هو وهذا يعني أننا لن نكون إلا أنفسنا في نهاية المطاف، لن نكون الآخر سواء كان هذا الآخر الغرب أو كان السلف. إن من أسباب أزمتنا الفكرية السعي إلى محاكاة الآخر بغير إعمال للعقل وللظروف، يستوي في ذلك المتطلعون إلى حياة الغرب والمتطلعون إلى حياة السلف. صحيح أن كلا منهما يقف على أرضية مخالفة لتلك التي يقف عليها الطرف الآخر، لكن من الصحيح أيضا أن النتيجة واحدة : ضياع الهوية وفقدان الذات والاغتراب عن الواقع. ولعل هذا السبب وراء فشل مشاريع متعددة طرحت على الساحة العربية في غيبة من الواقع العربي : قيمه ومثله ومبادئه وعاداته وأعرافه وعلاقاته الاجتماعية وبنائه النفسي .. الخ إننا لن نستطيع أن نحيا حياة السلف لقد كانت لهم مشاكلهم ولنا مشاكلنا وكان لهم فقهاؤهم ومفكروهم وينبغي أن يكون لنا فقهاؤنا ومجتهدونا ومصلحونا، علينا أن نجتهد لحل مشاكلنا خاصة وأن المصالح المرسلة مصدر من مصادر التشريع عند المسلمين. وهذا الاجتهاد يتنافى، من جهة أخرى، مع التبعية للغرب والتوهم بأن التجارب الغربية ما دامت قد نجحت في موطنها فإنها لابد أن تنجح عندنا. وليس الأمر كذلك بالضرورة، وقد أثبت الواقع أن كل التجارب الناجحة

نمت ـ وترعرعت على ضوء ظروفها الخاصة لأن تجارب الشعوب لا تسير على نمط ثابت (استاتيكي). وهذا ما أكدته ورقة معالي وزير الأوقاف حيث رد فشل مشاريع النهضة السابقة إلى تمسك كل فريق بمنحى فكري تجريدي بعده عن الواقع ومعطياته، فضلا عن عدم قدرة كل واحد منها على حدة على أن يشكل العناصر المتكاملة للإطار الفكري المشار إليه، وبالتالي افتقدت المشاريع الحضارية مشروعيتها الفكرية وفاعليتها واتصالها بالواقع ومن هذه المشاريع ذكرت ورقة السيد الوزير الدعوة إلى التغريب من جهة وتبني فكرة الأممية الإسلامية دون اعتبار للأبعاد أو الهوية القومية.

٥ ـ لعل من أسباب أزمتنا الفكرية أيضًا عدم فض الاشتباك بين ما هو عربي وما هو إسلامي بزعم أن الإسلام يقضي على العروبة وأن الحديث عن العروبة حديث عن القوميات التي جاء الإسلام لكي يقضي عليها .. وعندي أن هذه من جملة المشكلات الزائفة التي تستنفد الطاقة والجهد وتثير الفتن خاصة إذا أدركنا أن هذه المشكلة قد صدرت إلى العالم العربي بواسطة المستشرقين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تحت مسميات : فلسفة عربية أم فلسفة إسلامية، حضارة عربية أم حضارة إسلامية، حكماء العرب أم حكماء الإسلام .. ويشهد التاريخ الحي المعاصر ـ كما يقول السيد وزير الأوقاف ـ أن الجذور التاريخية للاتجاه القومي قد نبتت أساسا في حركات الإصلاح الديني التي قامت على يد رواد من علماء مسلمين مشهود لهم بتدينهم وصدقهم ولم تكن العروبة بديلا لديهم عن الإسلام أو نقيضًا له.

ويتساءل المرء : لمصلحة من تثار مثل هذه المشكلات البيزنطية .. ومَنْ مروجها؟ وما هو مردودها على العمل العربي الإسلامي؟ ليس ثمة تناقض بين أن يكون المرء عربيا مسلما أو أن يكون مسلما عربيا. ولهذا نوافق كلية على ما قاله السيد وزير الأوقاف من أن الفكر الإسلامي يقع في الفكر العربي موقع القلب، حيث مكن الإسلام الأمة العربية من صياغة هويتها والتصدي لمحاولات استيعاب وتذويب حضارتها. ومن ثم فإن موضوع تجديد الفكر الإسلامي هو بعينه تجديد الفكر العربي. ولقد كانت ورقة معالي الوزير واضحة في أن التجديد ليس خروجًا على الإسلام أو تحريفًا لأحكامه، بل ضبط مجاله ونطاقه بالتمييز بين الأصول الجامعة والمبادئ الأساسية في القرآن الكريم

والسنة النبوية الشريفة والتي لا يجوز فيها الاختلاف لأن لها طابع الديمومة والثبات، وبين الفروع والجزئيات والوسائل والتطبيقات وهي التي تمثل مجال التجديد. وباختصار فإن التجديد متعلق بالفروع لا بالأصول. إن الاسلام يمثل الروح والقاعدة لأي مشروع حضاري عربي انطلاقا من الثقة الكاملة في حاضر الإسلام ومستقبله وفي قدرته على التجديد والإبداع. ومن ثم لا معنى لإثارة الصلة بين العروبة والإسلام.

٦ ـ لعل من علامات أزمتنا الفكرية المعاصرة طغيان الطابع الفردي على شئون حياتنا في الأغلب الأعم. ولقد صدر عن عالم المعرفة كتاب هام هو «الطاغية» لمؤلفه الدكتور إمام عبدالفتاح ويكفي أن أشير إلى أن أعداد هذا الكتاب قد نفدت في مصر في الحال .. وهذا أمر له دلالته، وأحسب أن من جملة هذه الدلالات أننا جميعا أردنا أن نرى الطاغية الذي نعاني منه في حياتنا سواء كان داخلنا أو خارجنا، أردنا أن نراه في حالة عرى كاملة وقد تم القبض عليه وإعدامه.

أريد أن أقول إن من أسباب أزمتنا الفكرية غياب «دولة المؤسسات» في كثير من عالمنا العربي. يتغير الوزير فتتغير خطة الوزارة كلها، يتغير المحافظ فيتغير معه جهاز المحافظة، تحدث خصومه سياسية بين دولة عربية وأخرى فتجمد كل الاتفاقيات السياسية منها وغير السياسية. يتغير المفتي فتعدل الفتوى .. هنا تكون الحاجة ماسة إلى وجود مؤسسات إعلامية وتعليمية واقتصادية ودينية .. وهذا ما أشارت إليه ورقة السيد الوزير حينما رأى ضرورة «وجوب تنظيم الإفتاء من خلال مؤسسات يمارس فيها الاجتهاد بروح الفريق وبطريقة جماعية منظمة مع تأهيل المرجعية التي تتولى الإفتاء لكي تجمع مع الدراسات الشرعية العلوم الإنسانية.

إن المؤسسة وحدها لا غيرها هي التي تعصم من الوقوع في الخطأ وهي وحدها القادرة على تصحيح الأخطاء إن وقعت، وهي المهيأة لطرح المشاريع الكبرى والضامنة لاستمرار الدفع بها حتى النهاية. على أنه من الضرورة بمكان أن ترفع الوصاية عن هذه المؤسسات وأن لا تسوس بحيث تتحول في النهاية إلى أداة حجر وقمع للفكر، في الوقت الذي نشأت فيه للدفاع عن الحرية والتي هي شرط رئيسي من شروط الإبداع.

٧ ـ ولعل من أسباب أزمتنا الفكرية المعاصرة أيضا غياب المشاريع القومية الكبرى سواء ما يتصل بكل دولة عربية على حدة أو بوجود مشروع قومي عربي شامل. ولذلك لابد من الاهتمام بالتكتلات العربية الإقليمية وضرورة التنسيق بينها من جهة وبينها وبين الأهداف الاستراتيجية الكبرى للأمة العربية والاسلامية. وينبغي أن يكون واردا أن هذه التكتلات الإقليمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو علمية أو اعلامية .. تمثل في نهاية المطاف قوة دفع هامه تغذي الشريان العربي. على أن هذه المشاريع العربية الكبرى لا ينبغي أن تحول دون مراعاة خصوصية كل دولة على حدة. إن غياب مثل هذه المشاريع الكبرى من شأنه أن يترك التربة الفكرية خاوية ومن ثم تكون مهيأة لمن يسعى إلى استقطابها حتى وإن جاء هذا الاستقطاب على حساب المصلحة العربية.

٨ ـ ثمة مشكلة لها أهميتها ووضعها الخاص وأقصد بذلك الحديث عن السياسة والنظام الديمقراطي والشورى وهل نظام الشورى ملزم أو غير ملزم؟ وهل الديمقراطية تستوي مع نظام الشورى أو ثمة اختلاف بينهما .. وهل ثمة ديمقراطية في الإسلام أو لا، وما هي العلاقة بين السلطات داخل النظام الإسلامي .. الخ ويهمني هنا أن أوضح أمرا أرى أنه غاية في الأهمية وهو أن الاسلام لا يعرف ما يسمى برجل الدين، لا يوجد في الإسلام كهنوت ليس ثمة «بابا» للمسلمين. أخلص من ذلك إلى القول بأنه لا يحق لأي فرد أيا كان موقعه أن يحكم باسم الدين ويوهم الآخرين بأنه وحده حامي حمى الدين وأن الحقيقة الدينية حكر عليه وحده. إننا بهذا الفهم نرفض الحكم الديني ونرحب بالحكم الإسلامي وقد كان معالي الوزير على حق تماما حينما قال «ان الشريعة الإسلامية تتسم بخاصية المرونة والقابلية للتطور. ومن أبرز دلالات ذلك أن الشارع الحكيم ترك منطقة واسعة خالية من أي نص ملزم، وأن معظم نصوصها جاءت بمبادئ عامة وأحكام كلية .. كما صيغت الكثير من أحكامها الجزئية بحيث تتسع لتعدد التفسيرات، بالإضافة إلى تقريرها لمبدأ رعاية الضرورات والأعذار والظروف الاستثنائية».

٩ـ بقي أن أشير إلى أمر هام وأخير وهو ضرورة الاهتمام باللغة العربية الفصحى ومحاربة العامية بكل أشكالها إن أردنا نهضة عربية واحدة وشاملة. كيف نتوقع خطابا عربيا واحدا يصعب فهمه لغموض مفرداته وبعدها عن اللغة الأم. إن

اللغة هي وعاء الفكر ولا يمكن أن نصل إلى رؤية جيدة إلا بآلة لغوية جيدة ومن ثم فإننا ندعو إلى وجود مجمع علمي عربي واحد يكون على صلة بالمجامع العربية الإقليمية، يأخذ منها ويغذيها ويكون مسئولاً في نهاية المطاف عن مشروعية وجود مصطلحات جديدة كما يكون مسئولاً عن سلامة اللغة بطبيعة الحال. ولا ينبغي أن يترك أمر اللغة لكل فرد على حدة ينحت ما يشاء من ألفاظ سواء كان متخصصا في اللغة أو غيرمتخصص، وسواء جاء هذا النحت على أساس علمي أو على غير أساس. ويصاب المرء بنوع من الإحباط حينما يطالع بعض الكتابات العربية التي صدرت في المشرق والمغرب الإسلاميين حيث يعجز عن فهم لغتها مهما طلب النجدة من قواميس اللغة العربية كلها .. إن ترك الحبل على الغارب كما يقال بالنسبة للغة العربية سوف يكون في النهاية أمرًا بالغ الخطورة حيث سيتحول في النهاية إلى أداة للهدم والفرقة وتعميق لأزمتنا العربية المعاصرة بحسبانها أزمة فكر.

أما بعد : فثمة عدة ملاحظات هي موضع استفسار واختلاف بيننا وبين الطرح الذي قدمه معالي وزير الأوقاف:

١ ـ في حديث السيد الوزير عن تفعيل دور التجديد في النهوض بالفكر الإسلامي تحدث عن توافر بعض الشروط والعوامل منها : تجنب الفكر الإسلامي الخصومات السياسية. والسؤال هو كيف، وهل تجنب الخصومات السياسية يتوقف فحسب على تجنب الفكر الإسلامي لها؟ أحسب أن الفكر الإسلامي لو وضع إرضاء السلطة السياسية أو حتى عدم خصومتها في حسبانه لحكم على نفسه بالموت، ولفقد مصداقيته. وهذا أمر يحتاج إلى حديث آخر.

٢ ـ تحدثت ورقة السيد الوزير عن فشل بعض المشروعات الفكرية التي طرحت على الساحة العربية حيث إنها كما ذكرت الورقة لم تتضمن رؤية حضارية متكاملة وشاملة وإنها اتسمت في معظم جوانبها بالمعالجة الجزئية .. الخ وعندنا، وعلى ضوء ما أشرنا إليه في النقطة السابقة ـ أنه لا توجد نظرية كاملة على المستوى النظري ولا على المستوى العملي التطبيقي وإلا وقعنا دون أن ندري في شراك النظرة الواحدية للأمور، تلك النظرة التي تؤدي في النهاية إلى دكتاتورية النظام.... غير أن أية نظرية هي في النهايةجهد بشري تأخذ من الواقع وتعطيه وعليها أن تعدل من نفسها حيث يجب أن تكون طيعة تتكيف مع

الظروف القائمة والمستجدات المحتملة. ثم إن أية نظرية قد قامت في الأغلب الأعم لمعالجة قضايا حيوية نجمت عن أوضاع متغيرة أو طارئة .. فالنظرية تعبير حتى عن لحظة تاريخية. إنها تلبية لنداءات الفرد والجماعة ولا يغيب عن ذهننا أن نجاح أية نظرية ليس مرتبطًا بإطارها النظري فحسب وإنما هو مرتبط بأوضاع كثيرة إن لم تكن كلها في صالح النظرية أو المشروع الفكري لما كتب له أو لها النجاح مهما كانت قوة النظرية.

٣ ـ لعل من أسباب أزمة فكرنا العربي المعاصر هو الخلط بين مفهوم الحضارة وبين مفهوم الثقافة، وهذا ما لم تتعرض له ورقة السيد الوزير بشكل واضح. إن الحديث عن العلاقة بين الأنا والآخر، بين التراث والحداثة، بين الأصالة والمعاصرة، بين مدرسة الفقه التقليدية والتيارات الليبرالية يمكن أن يحل إذا فصلنا مفهوم الحضارة عن مفهوم الثقافة. فالحضارة كما نرى تعني سيطرة الإنسان المادية على الطبيعة لخدمة الإنسان وتحقيق الرفاهية له أما الثقافة فإنها تتعلق بسيطرة الإنسان على نفسه وعلى الآخر، إنها تتعلق بالجانب الروحي في الإنسان كالأخلاق والضمير والقيم والعادات وغيرها ولذلك فإن الفرد كما قيل بحق حامل للثقافة أما المجتمع فهو حامل للحضارة. ومن ثم لا مانع كما نرى أن ننقل الحضارة الغربية كلها من هذا المنطلق وأن نتجنب الأخذ بثقافة هذه الحضارة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه من جديد : هل يمكن، في واقع الأمر، الفصل الكامل بين ما هو حضاري وبين ما هو ثقافي. هذه هي المفارقة التي لابد من البحث عن إيجاد حل لها إن كان هناك حل.

٤ ـ مما يلفت النظر أن ورقة معالي الوزير لم تذكر شيئًا عن وضع المرأة الحالي والمستقبلي؟ مع أننا كنا نود أن نسمع رأي وزارة الأوقاف في هذا الصدد. إن الحديث عن المرأة لابد أن يكون واردا بالنسبة لأي مشروع حضاري نهضوي مقبل لأن تهميش المرأة ودورها لابد أن ينعكس انعكاسا سلبيا على مسيرة المجتمع وتقدمه.

* * *

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكَّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الإشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ - فاكس : ٤٨٣١١٤٣